

Distr.
GENERAL

A/50/140/Add.1
7 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ١١٨

وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام

وفقا للفقرة ٢ من المادة ٩ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة برنامج عمل الوحدة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، والقائمة الإرشادية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وما بعدها، والقائمة الداخلية.

المرفق

برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، والقائمة الإرشادية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وما بعدها والقائمة الداخلية

أولا - مقدمة

١ - وضع برنامج العمل التالي وفقا للفقرة ١ من المادة ٩ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، وقد روعيت فيه المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٨٤/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٣٧/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والمقرر ٤٤٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والقرار ٢٠١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والقرار ٢٢١/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وينقسم برنامج العمل إلى فرعين يتضمن أولهما، الفرع الثاني، برنامج عمل الوحدة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، ويبيّن ثانيهما، الفرع الثالث، قائمة إرشادية بالمسائل التي حددتها الوحدة كمواضيع يحتمل أن تتناولها بعد إنجاز التقارير الجاري إعدادها، والفرع الرابع الذي يتضمن قائمة بالاقترحات المعروضة على الوحدة للنظر فيها كمواضيع يمكن تناولها على الأجل المتوسط. وكما هو معمول به حتى الآن، يمكن تعديل برنامج العمل خلال السنة: فإذا ما استدعت الظروف، يمكن إضافة تقارير جديدة وتعديل أو إرجاء أو إلغاء تقارير من المقرر تقديمها، ويمكن أيضا تغيير العناوين لإظهار التوجه الرئيسي الجديد للتقارير.

٢ - وفترة الدورة الحالية للتقرير السنوي للوحدة هي من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه، في حين أن برنامج عملها السابق كان يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ولأن معظم الأجهزة التشريعية للهيئات المشاركة تجتمع خلال فصلي الصيف والخريف، كان يحدث تفاوت زمني بين جداول اجتماعات المنظمات المشاركة وبرنامج عمل الوحدة. وتفاديا لهذا التفاوت، قرر المفتشون تعديل دورة برنامج العمل من كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر إلى تموز/يوليه - حزيران/يونيه. والغرض الرئيسي لهذا التعديل هو توزيع عمل التفتيش والتحقيق والتقييم الوارد في برنامج العمل على مدى الدورة بكاملها، ومن ثم بسط عبء العمل بأقصى قدر ممكن من أجل ضمان تقديم تقارير الوحدة إلى الأجهزة التشريعية المعنية، وخصوصا إلى الجمعية العامة، في الوقت المناسب. وبناء على ذلك، ينبغي أن ينظر إلى برنامج العمل هذا على أنه برنامج عمل انتقالي، وسوف يحدث بعض التداخل بينه وبين برنامج عمل الوحدة لعام ١٩٩٥.

ثانيا - برنامج العمل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦

ألف - التقارير المتعلقة بالتنظيم والميزانية والإدارة

١ - الخدمات المشتركة في جنيف

٣ - هذا هو الجزء الثاني من دراسة عامة عن الخدمات المشتركة، وقد صدر الجزء الأول منها في عام ١٩٩٥، وهو يتناول الخدمات المشتركة في نيويورك. ويعتزم المفتشون دراسة الخدمات المختلفة التي تقدم للمنظمات الموجودة في جنيف، وكيفية استخدامها - سواء بطريقة منفصلة أو كعمل واحد - وتحديد الجوانب التي يمكن تحسينها.

٢ - استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة

٤ - تعنى هذه الدراسة/التقييم المنبثقة من عدة مصادر، تشمل، فيما تشمل، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإجراء استعراض مقارن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات للمنظمات المشاركة، وتطبيق الابتكارات التكنولوجية، والاستخدام الكفؤ لها بعد ذلك. ويتمثل الهدف الرئيسي في دراسة سبل تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات داخليا، بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الحالية. ويمكن أن يشمل ذلك التوصية بنظم معلومات موحدة محتملة كلما كان ذلك مناسباً وتقديم بدائل عند الاقتضاء.

٣ - رفع كفاءة الأمانة العامة للأمم المتحدة

٥ - اقترحت الأمانة العامة للأمم المتحدة إعداد هذا التقرير. وتمثل الأهداف الرئيسية للتقرير في دراسة عملية رفع الكفاءة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتحليل تنظيم هذه العملية؛ والتوصية بتدابير عملية محددة تستهدف ضمان تحقيق المنظمة لنتائج أفضل حتى بعدد أقل من الموظفين وبتكلفة أقل.

٤ - إسناد أعمال الأمم المتحدة إلى مقاولين خارجيين

٦ - الهدف من هذه الدراسة هو تحديد المجالات داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانات الأخرى التي يمكن أن يؤدي إسناد أنشطة الدعم المختلفة بها إلى مقاولين خارجيين إلى تحقيق وفورات في التكلفة مع الاحتفاظ بالمستوى النوعي والكمي للنواتج أو تحسينهما.

٧ - وقد قامت الحكومات والقطاع الخاص، خلال السنوات القليلة الأخيرة، بزيادة كبيرة في الأنشطة الداخلية التي يتم إسنادها إلى مقاولين خارجيين، وأدى ذلك إلى تحقيق نتائج طيبة. وفي هذا الصدد، يعتزم المفتشون إجراء تحليل وتقديم توصية بالمبادئ التوجيهية التي ينبغي مراعاتها في اتخاذ القرارات باسناد الأعمال الداخلية إلى مقاولين خارجيين واقتراح تدابير عملية محددة بهدف زيادة الاستفادة من هذه الممارسة في منظومة الأمم المتحدة.

٥ - استعراض الموارد المالية التي تكرسها الأمم المتحدة ومؤسساتها والوكالات المتخصصة لأنشطة المنظمات غير الحكومية

٨ - في عام ١٩٩٣، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تقريراً معنوناً "العمل مع المنظمات غير الحكومية: للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية والحكومات على مستوى القاعدة والمستوى الوطني" (JIU/REP/93/1). ويهدف الاستعراض الجديد إلى عرض الأموال التي يجري تخصيصها، لكل منظمة من المنظمات على حدة لغرض التعاون/الأنشطة مقابل قيمة الأموال المخصصة لإدارة هذه الأنشطة و/أو البرامج من حيث عدد الموظفين، ورتبهم، ومرتباتهم، الخ. وسيسعى التقرير أيضاً إلى تحديد طبيعة الأموال المقدمة.

باء - التقارير المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦ - تعزيز التمثيل الميداني والعمليات الميدانية في سياق تحقيق لامركزية المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة

٩ - الهدف هو التأكد من حقيقة الإعلانات الأخيرة في جميع أنحاء المنظمة فيما يتعلق بتعزيز العمليات الميدانية على حساب مسؤوليات المقر وموارده. ورغم أن هذا يمثل رغبة شديدة للحكومات، فإن المنظمات تواجه صعوبة في تنفيذه بسبب نقص الموارد، التي لا تكفي حتى للمحافظة على وجودها الحالي في الميدان. وقد لا يكمن الحل في زيادة الموارد المخصصة لفرادى المنظمات، وإنما في اللجوء إلى خيار قيام منظومة الأمم المتحدة في نهج موحد على نحو ما طلبته الحكومات مراراً.

١٠ - وينبغي أن ينظر إلى هذا الاستعراض على أنه متابعة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة المعنونة "تحقيق لامركزية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/92/6)؛ و "التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: اتباع نهج أكثر توحداً" (JIU/REP/92/8)، و "استعراض وتقييم الجهود المبذولة لإعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة" (JIU/REP/94/6)، التي تستهدف استكمال تطورات هذا الموضوع على صعيدي الأمانة العامة والصعيد الحكومي الدولي.

٧ - تنسيق أطر السياسة العامة للتعاون الإنمائي

١١ - ستجري وحدة التفتيش المشتركة تقييما لفعالية مختلف أطر وطرق وآليات السياسة العامة للتعاون الإنمائي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وستبحث عن سبل ووسائل لإيجاد، أو العمل على إيجاد، إطار أكثر فعالية يمكن أن تستخدمه منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمانحون الثنائيون فيما يقدمونه من دعم للبلدان النامية بأسلوب أكثر تماسكا.

٨ - تقييم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات ذات الصلة بالأمم المتحدة وإعادة تشكيلها

١٢ - يتضمن هذا التقرير مسحا وتقييما للعملية الأخيرة لإعادة تشكيل هيكل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيُعنى بدراسة وتقييم الحالة الراهنة، بغية تقييم كفاءتها وفعاليتها وتأثيرها. كما سينظر في الأفكار التي قدمت ولم تنفذ سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها. ومن ثم فإن أهداف التقرير تتمثل في (أ) دراسة وتقييم المحاولات السابقة؛ (ب) ودراسة الحالة الراهنة؛ (ج) والاسهام في بناء هيكل أكثر ترابطا وتحقيق وفورات أكثر في التكلفة.

٩ - تقييم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٣ - من المزمع أن يتسم هذا التقييم بنظرة تطلعية في التركيز على الدور المستقبلي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفقا لولايته. وسيستند التقييم على دراسة استعراضية متعمقة للخبرة التي اكتسبها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مدى الثلاثين سنة الماضية وعلى تحليل مزاياه النسبية في سياق عالم اقتصادي يتجه نحو مزيد من الترابط والتحرر، ولدور منظمة التجارة العالمية.

جيم - حفظ السلام وما يتصل به من عمليات

١٠ - التنسيق على مستوى المقر والميدان، في إطار "خطة للسلام" بين منظمات الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام: تقييم للإمكانات

١٤ - سيدرس المفتشون أفضل إمكانات وطرائق تحسين أنشطة بناء السلام على مستوى المقر والميدان؛ وسيقترحون هياكل للعمل تيسر هذا التنسيق؛ وسيستعرضون البرامج والأنشطة الجارية لمنظمات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وخصوصا منع وقوع النزاعات وإيجاد حلول لها.

دال - المساعدة الإنسانية

١١ - تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية عن طريق
الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية
("الشركاء المنفذون")

١٥ - سيتمثل هدف هذا التقرير في الإسهام في توضيح المعايير التي تحكم العلاقات القانونية والإدارية والمالية والعلاقات المتعلقة بتقديم التقارير فيما بين المنظمات المانحة والشركاء المنفذين. وسيغطي التقرير جميع المنظمات التي تشارك بطريقة أو أخرى في برامج المساعدة الإنسانية واستخدام الشركاء المنفذين.

ثالثا - قائمة إرشادية بالبنود المحتملة للفترة ١٩٩٦
وما بعدها ١٩٩٧

١٦ - ترد فيما يلي مؤشرات لمواضيع التفتيش والتحقيق والتقييم في أربعة من المجالات ذات الأولوية لبرنامج العمل الحالي لوحدة التفتيش المشتركة، التي يعتزم المفتشون النظر فيها خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وما بعدها. ومعظم هذه المواضيع مطلوبة للهيئات التشريعية أو مقترحة من أمانات المنظمات المشاركة، وهناك أيضا مواضيع أخرى نشأت داخليا. والقائمة تقريبية ولا تعني بالضرورة أن وحدة التفتيش المشتركة تلتزم التزاما صارما بالنظر في هذه المواضيع.

ألف - مسائل التنظيم والميزانية والإدارة

- ١ - بحث حالة مركز حقوق الإنسان.
- ٢ - استعراض على نطاق المنظومة لطرق تحسين أسلوب البرمجة.
- ٣ - استعراض على نطاق المنظومة لإجراءات التخطيط والبرمجة والميزنة.
- ٤ - استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين.
- ٥ - حالة اتفاقات مركز القوات المبرمة بين البلدان المضيضة ومقر الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على مستوى المنظومة.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

- ٦ - تحليل عدد وحجم وتكاليف المؤتمرات والحلقات الدراسية وورقات العمل والاجتماعات واللقاءات الأخرى في برامج التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة.
- ٧ - العلاقة بين الوكالات الممولة في منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ٨ - الآثار المالية والإدارية المترتبة على تحقيق وجود ملموس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتبرعة الصافية.

جيم - حفظ السلام والعمليات ذات الصلة

- ٩ - مكتب عمليات حفظ السلام ومعسكرات الإقامة: الميزنة والمشتريات والإدارة، والنقل من بعثة وإعادة التركيب في بعثة أخرى.

رابعا - القائمة الداخلية

ألف - مسائل التنظيم والميزانية والإدارة

- ١ - التفتيش على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- ٢ - استعراض سياسات وإجراءات الشراء.
- ٣ - تحسين الأنشطة المدرة للدخل في الأمم المتحدة.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

- ٤ - التعاون بين الوكالات التنفيذية لمرفق البيئة العالمية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة.
- ٥ - فعالية وكفاءة البرامج البديلة للتنمية - للحد من العرض والحد من الطلب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلاقتها بالمشاريع التقنية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

- ٦ - التفتيش على اللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- ٧ - أثر ترتيبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة الخاصة بتكاليف الدعم.
- ٨ - تقييم "جدول الأعمال ٩٠".
- جيم - عمليات حفظ السلم والعمليات المتصلة بها
- ٩ - تحليل الموارد المكرسة لبرامج عمليات حفظ السلام الطارئة والإغاثة من الكوارث بالمقارنة بالمساعدة الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية العادية.
